

291139 - الكلام على حديث: (إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ).

السؤال

حديث أريد معرفة درجة صحته إن وجد بهذا اللفظ ، فإني لم أجده به ، وآمل ذكر مصدره ”سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بئر بضاعة ، وهي بئر يطرح فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن ، فقال صلى الله عليه وسلم : (الماء طهور لا ينجزسه شيء ، إلا ما غير لونه ، أو طعمه ، أو ريحه) ، الذي وجدته في سياق ذكر بئر بضاعة هو : (الماء طهور لا ينجزسه شيء) ، وأما لفظ غير طعمه أو ريحه فمستقل عن سياق البئر ؟

ملخص الإجابة

حديث : (الماء طهور لا ينجزسه شيء) حديث صحيح ، أما زيادة: (إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ) فضعفية باتفاق العلماء.

الإجابة المفصلة

أولاً:

الأصل في الماء الطهارة .

إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه بنجاسة : فهو نجس .

إذا لم تغيره النجاسة : فهو طهور، سواء كان قليلاً أو كثيراً.

ولكن متى احتاط المرء لدينه ، وخرج من خلاف العلماء في ذلك ؛ فترك الماء القليل الذي يعلم أن النجاسة قد وقعت فيه ، ولو لم تغير شيئاً من أوصافه : فهو أحسن له ، وأبداً لذمته ، لا سيما إذا كان الماء قليلاً جداً ، فهنا يقوى جانب الاحتياط بتركه .

ينظر السؤال رقم: (224923)، (204777).

ثانياً :

أما حديث بئر بضاعة:

فرواه أبو داود (66) ، والترمذى (66) ، والنسائى (326) ، وأحمد (11257)، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ : ”أَنَّهُ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتَتَوْضَأُ مِنْ بِئْرٍ بُضَاعَةً وَهِيَ بِئْرٌ يُنَظَّرُ فِيهَا الْحِيْضُ وَلَحْمُ الْكِلَابِ وَالثَّنْثَنِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» .”

وهو حديث صحيح، صححه الإمام أحمد، كما في "إغاثة اللھافان" (1/156)، والبغوي في "شرح السنة" (2/61)، وابن القطان في "بيان الوهم والإبهام" (3/309)، والنبووي في "المجموع" (1/82)، وابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (21/41)، وغيرهم، بهذا اللفظ: «**الماء طھورٌ لا ينْجسُه شيءٌ**».

وقد روى ابن ماجه (521)، والدارقطني (47)، والبیهقی (1226)، والطبراني في "الکبیر" (7503) عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ**».

فزاد هذا الاستثناء في الحديث، ولم يذكر فيه بئر بضاعة، فالظاهر أنه حديث آخر، غير حديث بئر بضاعة، وقد ضعف العلماء هذه الزيادة:

قال النبووي رحمه الله:

"انْفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ، وَنَقْلَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَضْعِيفُهُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَبَيْنَ الْبَیْهَقِيِّ ضَعْفَهُ، وَهَذَا الْضَعْفُ فِي آخِرِهِ وَهُوَ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ (الماء طھور لا ينجلسه شيء) فصحيح من روایة أبي سعید الخدري" انتهى من "المجموع" (1/110).

وقال الحافظ العراقي رحمه الله:

"أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة بإسناد ضعيف، وقد رواه بدون الاستثناء أبو داود والنسائي والترمذني من حديث أبي سعيد، وصححة أبو داود وغيرها".

انتهى من "تخریج أحادیث الاحیاء" (ص: 153).

وقال ابن الملقن رحمه الله:

"الاستثناء المذكور ضعيف، لا يحل الاحتجاج به، لأنَّه ما بين مُرْسَلٍ وَ ضَعِيفٍ".

انتهى من "البدر المنير" (1/401).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله:

"مدار الحديث على راشد بن سعد، وقد اختلف عليه، فمنهم من رفعه عنه، ومنهم من أوقفه، ومنهم من أسنده، ومنهم من أرسله".

وكل من المسند والمرسل ضعيف لا يحتاج بحديثه، على أنه لو كان المرسل ثقة، لكان علة قادحة في الحديث؛ فكيف ومرسله ضعيف؟

انتهى من "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (6/154).

وينظر: "شرح معاني الآثار" (1/16)، "أحكام القرآن" لابن العربي (3/440)، "تخریج أحادیث الكشاف" (2/463)، "نصب الراية" (1/94)، "تحفة الطالب" (ص: 217)، "مصباح الزجاجة" (1/76)، "التلخيص الحبير" (1/16)، "تنقیح التحقیق" (1/28)، "إغاثة اللھفان" (1/156).

والله أعلم.